نوّاب يوافقون رئيس البرلمان لشعور ناخبيهم بالإحباط

مكوّنات في العراقية: النجيفي يخالف الدستور بالدعوة إلى الإقليم السني

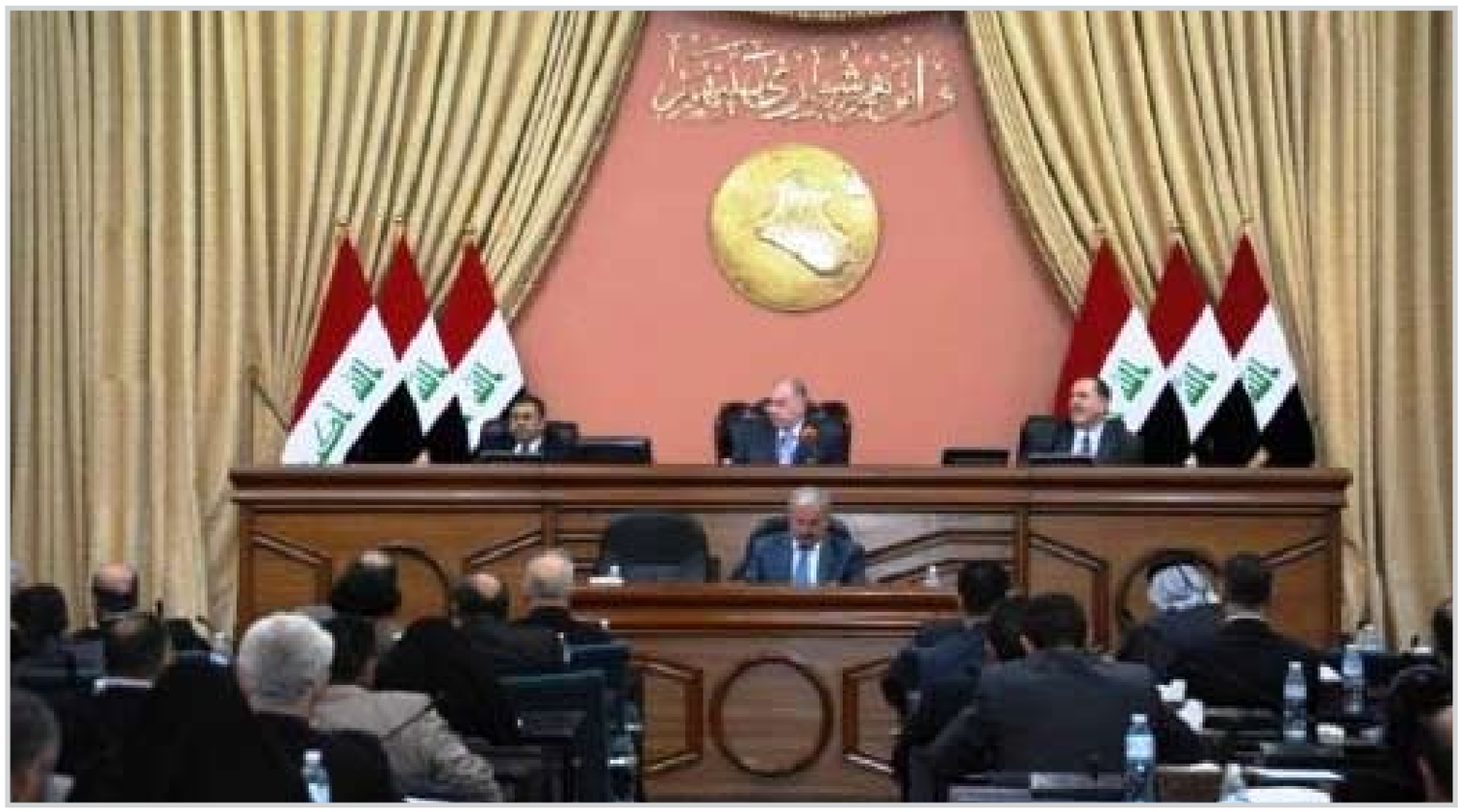

متابعة/ المدى

أعربت حركة سياسية مؤتلفة مع العراقية في نينوى، عن أسفها لتلويح رئيس البرلمان أسامة النجيفي بإمكانية "انفصال السنة"، معتبرة أن تصريحاته تلك مخالفة للدستور العراقي، فيما ذكرت بأن النجيفي كان في السابق من أشد المؤيدين لوجود دولة مركزية، مشددة على أن الانفصال يدفع بالبلاد الى حرب طائفية.

وقال الأمين العام لحركة العدل والإصلاح العراقي في نينوى عبد الله حميدي عجيل الياور إن "من المؤسف جداً صدور تصريحات عن رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، يلوّح فيها بانفصال السنة بسبب الإحباط الذي أصابهم جراء العملية السياسية"، مشدداً على أن "وجود حاكم غير مقبول من شركائه لا يستدعي تقسيم العراق بل يجب البحث عن شركاء جدد للعملية السياسية".

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي قد قال لفضائية الحرة، إن هناك "إحباطاً سنياً" في العراق، وإذا لم يعالج سريعا فقد يفكر السنة بالانفصال.

وأشار الياور لوكالة السومرية نيوز الى "تصريحات سابقة للنجيفي أطلقها قبل سنوات، حذر فيها من حصول حرب اهلية يذهب ضحيتها الآلاف من أبناء الشعب إذا ما انفصل اقليم كردستان عن العراق"، متسائلاً "فكيف به اليوم يطالب بانفصال السنة"؟

وأضاف الياور أن "الانفصال يعد تخلياً عن أبناء السنة في بغداد والجنوب، ويدفع بهم لحرب طائفية، مثلما يشكل تخلياً عن المشروع الذي سبق أن نادى به النجيفي نفسه".

وأوضح الياور أن "أهالي نينوى وكركوك وصلاح الدين والأنبار ليسوا أقل وطنية وغيرة على بلدهم من أهالي البصرة الذين رفضوا التقسيم قبل سنتين"، لافتا الى أن "البصرة تضم أكبر احتياطي للنفط في العراق وميناء البلاد الوحيد على العالم وبوابته".

وطالب الياور العراقيين كافة بضرورة "الوقوف ضد هذا المشروع الذي يحمل بصمات أجندات خارجية"، مذكراً بأن "رئيس البرلمان العراقي أسامة النجيفي نفسه، كان أول المحذرين منه".

وتساءل الياور، عما "إذا كان الانفصال، من بين مطالب الشعب في ساحة الأحرار"، مذكراً أنهم "طالما نادوا على تنوع أعراقهم وطوائفهم بوحدة الصف".

وتشهد "ساحة الأحرار" وسط مدينة الموصل منذ التاسع من نيسان الماضي تظاهرات واعتصامات يشارك فيها مثقفون وطلبة وشيوخ عشائر لمطالبة القوات الأميركية بالرحيل سريعاً وعدم تمديد بقائها في العراق، كما يطالب المتظاهرون الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية العالمية بالتدخل لتعويض العراقيين عما لحق بهم من أذى جراء دخول القوات الأميركية إلى العراق عام ٢٠٠٣.

وأبدى الياور استغرابه من "صدور مثل هذا التصريح عن رئيس مجلس النواب العراقي"، مبيناً أنه "لا ينكر وجود ظلم وتهميش للمكون السني في العملية السياسية، لكن التفكير بالانفصال يعد تهرباً من تحمل المسؤولية وتغطية على فشل الأداء السياسي للمسؤولين العراقيين، في الوقت الذي تسعى فيه قوى وطنية من المكونات العراقية كافة للوقوف بوجه هذا المشروع الخبيث".

ولفت الياور الى أن "النجيفي كان معروفاً باعتباره قومياً عربياً يفضل وجود دولة مركزية وحدوية، ومعارضاً للحكم الذاتي لإقليم كردستان، ومن بين المنتقدين لاحتواء الدساتير على اشارات للفيدرالية، مثلما شكل موقفه الصريح بشأن الحكم الذاتي في اقليم كردستان عقبة واضحة حالت دون التحالف بين قائمة العراقية والتحالف الكردستاني خلال مفاوضات تشكيل الحكومة".

وشدد الياور على أن "الحديث عن المساس بوحدة العراق يعد خطاً أحمر لا يمكن المساس به"، مشدد على أنه "كان يتوقع من النجيفي مواصلة المطالبة بانسحاب القوات الأميركية وتعويض العراقيين الذي تضرروا من جراء القوات الامريكية".

يذكر ان رئيس مجلس النواب، أسامة النجيفي، غادر العاصمة بغداد في ٢٠ حزيران الجاري، متوجها إلى الولايات المتحدة الأميركية في زيارة رسمية لعدة ايام على رأس وفد ضم ١٢ نائباً، وكان من بنود البحث الرئيسة مع المسؤولين الاميركيين في خلالها، وضع قوات الولايات المتحدة الاميركية في العراق بموجب الاتفاقية الامنية الموقعة بين البلدين.

وتدور خلافات بين القائمة العراقية والتحالف الوطني بشأن بعض بنود اتفاقية أربيل، ومنها مسودة قانون مجلس السياسات الإستراتيجية، وآلية اختيار رئيس المجلس، إذ تطالب القائمة العراقية بأن تكون آلية الاختيار في مجلس النواب الأمر الذي يرفضه التحالف الوطني، الذي يطالب أن يكون ذلك ضمن الهيئة التي تشكل داخل المجلس ذاته، إلى جانب الخلاف بشأن صلاحيات الرئيس، وتسميته أميناً عاماً أو رئيساً، كما تدور خلافات بين الجانبين بشأن الحقائب الأمنية وعدد من المسائل الاخرى.

لكن نائبا عن القائمة العراقية دعا الى "اقامة اقليم المنطقة الغربية من اجل المحافظة على الجنس البشري لابناء الطائفة السنية واستيفاء كامل حقوقهم".

وقال النائب حمزة داود في تصريح لوكالة كل العراق "اننا اصبحنا يائسين ومحبطين من اداء حكومة الشراكة الوطنية لاننا لم نشعر بمشاركة حقيقية وان مساهمة القائمة العراقية فيها ضعيفة جدا".

واضاف إن "ما تقوم به الحكومة من ظلم وحيف وطائفية وتهميش للقائمة العراقية يجعلنا نسلك طريق المطالبة بالانفصال والمحافظة على حقوق مكون اساسي وهم ابناء الطائفة السنية التي غيبتها الحكومة الحالية".

وبين حمزة إن "هناك مشروعا اقليميا كبيرا تقف وراءه الاطراف المشاركة بالحكومة وخاصة دولة القانون للسيطرة على مقدرات الدولة على حساب المكون السني".

واتهم الحكومة العراقية "بالوقوف وراء الاحداث الامنية التي وقعت في محافظات الانبار وصلاح دين وديالى والموصل"، معللا السبب "بأنها لا تمتلك الخبرة في مسك الملف الامني".

واشتكى النائب عن القائمة العراقية من "التوزيع غير العادل في وزارة الدفاع"، مشيراً الى "وجود ٨٩ ضابطا برتبة لواء ركن خمسة فقط من هؤلاء ينتمون الى ابناء الطائفة السنية".

كما اتهم داود القائمة العراقية "بالضعف لانها لم تقم بواجبها في المحافظة على حقوق ابناء السنة ولم تكن فاعلة في حكومة الشراكة الوطنية وكان دورها هامشيا".

وتثار بين الحين والاخر مطالب من قبل بعض ابناء المنطقة الغربية لاقامة اقليم للمنطقة السنية على غرار اقليم كردستان لكنها لم تصل الى اعلان النجيفي في امريكا.

نائبات خاسرات يطلبن تعديلاً يضمن مشاركة فاعلة

انقسام برلماني بشأن قانون انتخابات يضرب كوتا النساء

متابعة/ المدى

عاد البرلمان العراقي لينقسم على نفسه إلى فريقين احدهما للرجال ويمثلون ٧٥٪ من عدد مقاعد البرلمان والآخر نسوي ويمثل الـ ٢٥٪ المتبقية استعدادا لخوض حرب جديدة، دفاعا عن الوجود في برلمانات العراق القادمة.

عدد من أعضاء البرلمان شرعوا بتقديم قانون جديد للانتخابات العراقية وتمريره بسلة واحدة مع قانون الأحزاب المتأخر منذ ما يقرب من الأربع سنوات.

هذه الدعوات لتعديل قانون الانتخابات السابق وتضمينه متغيرات وصفت بالجوهرية، بدأت مع بداية مطالبات عديدة لبعض قادة الكتل السياسية بضرورة إعادة الانتخابات أو إجراء انتخابات جديدة بحجة إن هذه الدورة خرجت عن مسارها الصحيح ولا تمثل جميع مكونات الشعب ولم تشرك الجميع بالسلطة وإدارة العملية السياسية

النائب عثمان الجحيشي أكد إن إجراء تعديلات على قانون الانتخابات أمر يعد من أولويات عمل البرلمان الحالي بعد إن اكتشف الجميع الأخطاء التي وقع بها مشرعو القوانين السابقة وبخاصة موضوع القائمة المغلقة ثم عدل للقائمة المفتوحة ولكن جزئيا، وهنا يجب التحول في حال تحققت مطالب الراغبين بانتخابات مبكرة، التحول لنظام القائمة المفتوحة كليا وسحب تسلط زعماء القوائم على قوائمهم، فكما اشر الجميع إن القائمة المفتوحة لم تخل من هيمنة، بعد إن حصد زعماء الكتل عدد أصوات كبيراً جدا بعضهم تجاوزال ثلاثة أرباع المليون صوت وزعوها على الأقرب لهم وحرموا الآخرين وهذا ما حصل مع جميع زعماء الكتل دون استثناء احد، وفي القانون الجديد ستوزع الأصوات بحسب الأعلى ثم الأقل وهكذا تباعا.

المتغير الثاني يكمن في الدوائر الانتخابية التي جعلت من كل محافظة دائرة وهذا خطا فادح نجم عنه استبعاد مرشحين كثر يمثلون أقضية ونواحي تمتلك عدد نفوس يكفيها لترشيح ممثل عنها في البرلمان، مثلا في قضاء الصويرة عدد نفوسها يكفي لترشيح ثلاثة نواب بينما حصلت على نائب واحد فقط في الانتخابات الأخيرة، وهنا تصبح كل ناحية أو قضاء مركزا انتخابيا يعطى عدد مقاعد بحسب عدد النفوس ويصعد أعلى ثلاثة مرشحين بغض النظر عن قوائمهم.

التعديل الثالث والأهم هو إلغاء كوتا المرأة والتي تمثل ربع عدد مقاعد البرلمان العراقي وأيضا ربع عدد مرشحي القائمة الفائزين، مبينا انه من غير الممكن إن تكون المرأة تدعو للمساواة مع الرجل لكنها تتخلى عن هذه الدعوة في الانتخابات ويخصص لها الربع بدون منافسة حقيقية، ونحن وجدنا إن بعض النساء وصلن البرلمان بعدد أصوات كبير جدا وحتى أكثر من الرجال، وهنا من غير المنصف عدم صعود رجل حصل على ١٠ آلاف صوت بالمقابل تصعد امرأة بعدد أصوات ٤٠٠ تحت بند الكوتا، ولهذا سيتم إلغاء هذه الفقرة وستدخل المرأة منافسا وندا للرجل والكل سواسية في الانتخابات وعدد الأصوات.

وأكد الجحيشي إن التعديلات ستطرح قريبا جدا للتصويت على البرلمان يرافقها التصويت على قانون الأحزاب الذي جرى تأجيل إقراره لسنوات.

من جهتها أكدت المرشحة عن الحزب الإسلامي العراقي ورقاء فيحان الدليمي والتي أخفقت في الصعود للبرلمان، إن هذا الأمر أي إلغاء كوتا النساء مستحيل التحقق فنحن عانينا كثيرا خلال الحملة الانتخابية وكان هناك شبه هيمنة كاملة للمشرحين الرجال على المنطقة الانتخابية، وحتى منعنا من دخول بعض المناطق كونها حجزت لأسماء معينة، الأمر الآخر هو إن المجتمع العراقي يميل دوما للطابع العشائري، وهنا يكون تأثير الرجال اكبر على بعض المكونات، مؤكدة إن هكذا تعديلات خاصة بالكوت لا اعتقد أنها ستمرر من خلال البرلمان كونها ستجابه معارضة قوية جدا.

اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب طي النسيان في العراق

متابعة/ المدى

لم يتوقف كثيرون عند اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب الذي صادف يوم الأحد ٢٦ حزيران الجاري، مع أن للعراقيين ذاكرة حافلة بقصص وصور وشهادات عن التعذيب الذي تنوعت أساليبه وأشكاله على مدى عقود، وغالبا ما انصب على اضطهاد حَمَلة الفكر أو المعارضين السياسيين، قبل المجرمين العاديين.

وبالرغم من المناشدات الدولية لحماية المدنيين العراقيين من العنف، إلا أن أشكالا من التعذيب، ما تزال موجودة في سلوك بعض المسؤولين عن إدارة المعتقلات بحق الموقوفين أو المحتجزين لانتزاع الاعترافات.

"احمد" مواطنٌ عراقي اعتقل مؤخرا بسبب وشاية كيدية او ما يعرف بـ "المخبر السري"، وذكر انه تعرض خلال الاعتقال لعدة أشهر الى أشكال مختلفة من التعذيب من ضرب وتجويع واهانات وتهديد، بغية انتزاع اعتراف منه بالرغم من ثبوت براءته من التهمة.

وكان مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان، إيفان سيمونوفتش، دانَ في بيان عقب زيارته العراق قبل أسبوعين، حالات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب التي أبلغ عنها في مناطق مختلفة من العراق ،وقد أعرب المسؤول الدولي عن قلقه على حماية المدنيين وتدهور أوضاع حقوق الإنسان للمرأة والأقليات الدينية والعرقية إضافة إلى قمع حرية التعبير والرأي، بحسب نص البيان الاممي.

وتعود ذاكرة العراقيين، ومنهم الناشطون السياسيون على وجه الخصوص الى عهود سابقة كان التعذيب فيها منهجيا في السجون والمعتقلات، خصوصا ابان حكم النظام السابق. محمد اللبان وهو احد السياسيين الذين تعرضوا الى التعذيب، استعاد في مقابلة مع إذاعة العراق الحر صنوفا من التعذيب الذي قال انها تبلغ السبعين صنفا، منها الضرب بالعصي والفلقة والتعليق من السقف والكي بالنار وبالصدمات الكهربائية، واستخدام الضاغطات (المنكنه) والمثاقب (الدريل) التي استخدمت في ثقب رؤوس الضحايا.. وغيرها من البشاعات التي لا تخطر ببال إنسان.

التعذيب في المعتقلات والسجون ابان العهود السابقة كان يطول في بعض الحالات أفرادَ عائلة الموقوف او المعارض السياسي، في سعي لتسقيطه، ويعرض الناشط السياسي جاسم الحلفي لجوء الأجهزة التحقيقية في فترة النظام السابق الى تهديد الضحية باغتصاب أفراد عائلته أمامه.

ومع أن التعذيب بأشكاله المختلفة محرمٌ في القانون العراقي، الا انه تحول وخلال عقود الى سلوك منهجي في السجون والمعتقلات العراقية وفي جلسات التحقيق، كما أفاد بذلك الناشط في مجال حقوق الإنسان حسن شعبان الذي أعاد الى الأذهان المحاكم الخاصة التي كانت تستبد بأحكامها استنادا الى اعترافات منتزعة من الضحية تحت التعذيب البشع.

تسعى اليوم جهات متعددة الى الكشف عن حالات الانتهاكات والتعذيب بحق المعتقلين والمسجونين والحث على التزام السلطات المسؤولة بالاتفاقيات الدولية الرادعة لانتهاك كرامة الانسان وتعذيبه، بحسب رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب سليم الجبوري الذي أ شار في حديثه لاذاعة العراق الحر ان لجنته تتابع توثيق حالات التجاوز على المعتقلين أو المسجونين العراقيين وتحثُ السلطات المسؤولة على انهاء مثل تلك الحالات..

لم يغفل القانون العراقي في نصوصه حق مقاضاة المتسبب بالتعذيب وممارسه، فبعض المواد القانونية تقتصُ من الجلاد وتنتصرُ لَضحايا التعذيب وتحفظُ حقوقهم، إذ يوضح الخبير القانوني طارق حرب في اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، أن القانون العراقي ضمن حق الضحايا بمقاضاة المتسببين بالتعذيب ومنفذيه.

حكم بالإعدام على مفجّر مرقد العسكريين

بغداد/ المدى

صادقت محكمة التمييز على حكم الاعدام بحق المتهم بتفجير مرقد الاماميين العسكريين في سامراء.

وقال مصدر في المحكمة في تصريح صحفي " إن المحكمة صادقت على حكم الاعدام بحق المدان يسري فاضل الطريقي التونسي الجنسية المتورط بتفجير مرقد الاماميين العسكريين".

يذكر انه تم الاعلان في ٢٨ حزيران عام ٢٠٠٦م، اعتقال المتورطين الرئيسيين في تفجير مرقدي الامامين العسكريين في سامراء في ٢٢ شباط عام ٢٠٠٦، واغتيال مراسلة قناة «العربية» الفضائية أطوار بهجت.

وبحسب مستشار الامن الوطني حينها موفق الربيعي فان قوات الأمن العراقية اعتقلت أحد أعضاء تنظيم ما يسمى «التوحيد والجهاد» وهو تونسي الجنسية يدعى يسري فاضل الطريقي، ويُلقب بـ«أبي قدامة التونسي».

وأبو قدامة يعتبر أحد المسؤولين الرئيسيين عن تفجير مرقدي الامامين العسكري والهادي (ع) في سامراء واغتيال مراسلة قناة «العربية» الاخبارية أطوار بهجت بعد يوم من التفجير، بعدما تلقى أوامر من رئيسه هيثم البدري الذي خطف بنفسه أطوار وقتلها لاحقا.

وأضاف الربيعي أن عملية تفجير مرقدي الامامين نفذتها احدى خلايا القاعدة بقيادة البدري ومساعدة «أبي قدامة» التونسي وعراقيين اثنين وأربعة سعوديين، لافتا الى أن الخلية دهمت مرقد الامامين واحتجزت الحراس ثم فخخت المرقدين وفجرتهما، وزاد أن التونسي كان مسؤولا عن عمليات تفخيخ داخل العراق.

يذكر أن أبا قدامة التونسي اعتقل في منطقة الضلوعية شمال بغداد، في عملية قُتل فيها ١٥ مقاتلاً أجنبياً كانوا يحاولون مهاجمة حاجز أمني، مؤكداً أن التونسي أصيب بجروح بالغة أثناء مشاركته في هذا الهجوم وأسر، قبل أن يعترف بالمشاركة في تفجير مرقدي الإمامين العسكريين عليهما السلام في سامراء.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون